Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية

الدراسة والتصويت

على مشروع القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية

عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام الجلسة العامة بمجلس المستشارين

الثلاثاء 09 مارس 2021

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يسعدني أن أعرضَ على أنظار مجلسكم الموقر مشروع القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

واسمحوا لي بداية أن أتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين، على تعبئتهم وانخراطهم الجدي في النقاش العام والتفصيلي، داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بخصوص كل أحكام القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية. كما أتوجه بالشكر للسيد رئيس اللجنة على حسن تدبيره لزمن ومجريات النقاش، وأشكر كل الفرق البرلمانية على تفهمهم وتقديرهم للأهمية التي يكتسيها هذا المشروع المُهَيكِل الذي يؤطر لأهداف ومبادئ إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية كما حدد معالمها جلالة الملك حفظه الله في خطابيه الساميين بمناسبة عيد العرش المجيد وافتتاح السنة التشريعية الحالية، وكذا حرصهم على إخراجه في أقرب الآجال حتى يتسنى تنزيل النصوص التشريعية والتنظيمية المتخذة لتطبيقه، وإطلاق مختلف الإصلاحات الضرورية وعلى رأسها إصلاح المنظومة الصحية، وإصلاح نظام المقاصة، وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد.

وقد حرصنا على التفاعل مع كل تساؤلات السيدات والسادة المستشارين في إطار النقاش، الذي أخذ حيزا هاما من الوقت، حول مختلف جوانب مشروع القانون الإطار. كما عملنا على التجاوب مع مختلف التعديلات بما ينبغي من الجدية والدراسة المتأنية، والتفهم للانشغالات المعبر عنها، وتقديم التعليلات الموضوعية.

ولابد أن أؤكد، أن مشروع القانون الإطار المعروض على أنظاركم والذي تم إعداده تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية وصادق عليه المجلس الوزاري الذي ترأسه جلالته في الحادي عشر من الشهر الماضي، يؤسس لإصلاح مجتمعي سيشكل نقطة تحول مفصلية في مسار الإصلاح الشامل لنظام الحماية الاجتماعية في المغرب، وذلك بهدف الرفع من تأثيرها المباشر على المواطنين بما يمكن من التقليص من الفقر ومحاربة الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر.

فهذا المشروع هو موجه بالأساس لحماية الفئات الفقيرة والهشة والأسر ذات الدخل المحدود ضد مخاطر الطفولة، والمرض، والشيخوخة، وفقدان الشغل. فحوالي 22 مليون مغربي منهم 11 مليون منخرط في نظام المساعد الطبية "راميد" الحالي، و11 مليون من المهنيين والتجار والفلاحين والصناع التقليديين وأصحاب المهن الحرة، سيستفيدون من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بنفس الخدمات وسلة العلاجات التي يستفيد منها الأجراء في القطاع الخاص حاليا. وستتحمل الدولة تكاليف الاشتراكات بالنسبة ل 11 مليون منخرط في نظام المساعد الطبية "راميد" الحالي، الذي ينتمون للفئات الهشة والفقيرة بغلاف مالي سنوي يناهز **9 ملايير درهم**، أي بزيادة سنوية تقدر بـ **7 ملايير درهم** مقارنة مع النفقات الخاصة بشراء الأدوية في إطار نظام راميد الحالي. وقد تم تخصيص4,2 مليار درهم لهذا الغرض برسم قانون المالية لسنة 2021.

كما ستستفيد كل الأسر وخاصة الفقيرة أو التي توجد في وضعية هشاشة سواء كانت تتوفر على أطفال أو لا من تعويضات للحماية من مخاطر الطفولة أو من تعويضات جزافية، وذلك بناء على استهداف أكثر فعالية باعتماد السجل الاجتماعي الموحد. وسيُكلف هذا الدعم بالنسبة لهذه الأسر حوالي **20 مليار درهم**، منها **14,5 مليار درهم** برسم التعويضات العائلية لفائدة الأسر الفقيرة.

ووفق نفس المنظور، ينص القانون الإطار على توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش، من خلال تسريع وتيرة تنزيل نظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. هذا، إضافة إلى تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه.

السيدات والسادة،

لاشك أنكم لامستم من خلال دراستكم لمشروع القانون الإطار والنقاش المستفيض الذي تطرق لكل أحكامه ومضامينه، أننا بصدد تنزيل مشروع مجتمعي غير مسبوق، يتطلب تعبئة حوالي 51 مليار درهم سنويا، ويتطلب كذلك تعديل مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية القائمة وإعداد أخرى جديدة، وإطلاق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تهم المنظومة الصحية بما فيها تأهيل المستشفيات، والتأسيس لاحترام مسار العلاجات، والنهوض بالموارد البشرية، وتطوير النظام المعلوماتي. هذا إلى جانب إصلاح نظام المقاصة بما يمكن من معالجة الاختلالات على مستوى استهداف الفئات المستحقة للدعم موازاة مع تفعيل السجل الاجتماعي الموحد. كما يتطلب تنزيل هذا المشروع المجتمعي، تطوير الجوانب التدبيرية وتلك المتعلقة بحكامة هيئات الضمان الاجتماعي في أفق إحداث هيأة موحدة للتنسيق والإشراف، على أنظمة الحماية الاجتماعية.

ولابد أن أؤكد لكم من هذا المنبر، أننا حريصون على تنزيل مقتضيات القانون الإطار وفق الأهداف والمحاور والجدولة الزمنية التي حددها جلالة الملك حفظه الله في خطبه السامية. ونحن حريصون في نفس الوقت على إشراك كافة الفاعلين في عملية التنزيل بما في ذلك الفرقاء الاجتماعيين.

كما سنعمل على توفير الموارد المالية الضرورية لتنزيل هذا الإصلاح، سواء من خلال تعبئة الهوامش المالية الناتجة عن تجميع برامج الدعم الحالية التي يطبعها التشتت وغياب النجاعة، أوعن الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة، أو من خلال تخصيص موارد ضريبية كالمساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول، والضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الإطارات التي تم إقرارها في إطار قانون المالية لسنة 2021، أو من خلال إعانات من الميزانية العامة للدولة.

وقد حرصنا، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، على بلورة مخطط عملي شامل لتنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير. ويتضمن هذا المخطط البرنامج الزمني، والإطار القانوني، وخيارات التمويل، وآليات الحكامة بما يحقق التعميم الفعلي للتغطية الاجتماعية.

وستكون أولى الخطوات فور المصادقة على هذا القانون الإطار، من خلال تفعيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، الخاضعين للضريبة على الدخل حسب نظام المساهمة المهنية الموحدة. وسيتم العمل بشكل موازي لتمكين الفئات الأخرى من فلاحين، وتجار وصناع تقليديين،... من الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. كما سيتم العمل على اتخاذ كل التدابير على المستوى التشريعي والتنظيمي والمالي والتقني من أجل تمكين الفئات الفقيرة والهشة المنخرطة حاليا في نظام "راميد" من الشروع في الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ابتداء من سنة 2022.

السيدات والسادة،

من خلال عرض مرتكزات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية على أنظار حضراتكم، فإننا نصبو لأن يكون منطلقا لتحقيق تطلعات جلالة الملك حفظه الله

بانخراط كل القوى الوطنية من أجل تنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير، ورفع تحدي تعميم الحماية الاجتماعية على كل المغاربة خلال الخمس سنوات القادمة.

فهذا الورش الذي يؤسس لأهدافه ومبادئه هذا القانون الإطار، يأتي لتثمين التراكمات الكبيرة التي حققتها بلادنا تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله في مجال الحماية الاجتماعية. ومما لاشك فيه أن إنجاحه رهين بانخراط كل القوى الوطنية دون استثناء، من خلال استحضار روح الغيرة الوطنية، والمسؤولية الفردية والجماعية. **"فالمسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواطنين، أو لا يكون." كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله أمام مجلسكم الموقر في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية.**

أشكر لكم حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله.